تجارة رام الله . والسيد محمود قدري وهو مدرس في المدرسة الهاشمية الثانوية في البيرة ، والسيد غطاس ابو عطية وهو من بيت ساحور وكان يعمل مدرسا في مدرسة هشام بن عبد الملك الثانوية في اريحا ، والدكتور حنا ناصر عميد كلية بيرزيت .

وقد اثار هذا الابعاد مجددا الحالة الجماهيرية في الارض المحتلة ، فأدى الى اتساع النقمة الشعبية على الاحتلال والى اتساع نطاق الاضرابات والمظاهرات . وبعث مجلسا بلدية رام الله والبيرة بمذكرتي احتجاج الى وزير الدفاع الاسرائيلي جاء فيها : « ان هذه الاجراءات تخالف ميثاق هيئة الامم وجميع المواثيق الدولية والتي دأبت السلطات على اتباعها دون اجراء محاكمات لهم ودون مبرر لذلك » . واستنكر مجلسا البلدية والغرفة التجارية في لواء رام الله هذه الاجراءات (الشعب ٧٤/١١/٢٢) .

وفي يوم الجمعة الموافق ٧٤/١١/٢٢ ، ذكرت صحف الضفة الغربية ووكالات الانباء ان جموع المصلين لصلاة الجمعة في المسجد الاقصى تجمهروا في ساحة المسجد بعد الصلاة ، واتجهوا يرفعون اعلاما فلسطينية ولافتات الى شوارع القدس خارج الاسوار . ومر المتظاهرون في طريقهم بالمجلس الاسلامي الاعلى الى الواد قباب العامود وهناك اصطدموا مع قوات الاحتلال فتراجعوا الى الازقة . واغلق المتظاهرون باب العامود الخشبي الضخم وتجمعوا خلفه يحاولون منع قوات الاحتلال من فتحه . ولكن رجال البوليس الذين رشقهم المتظاهرون بالحجارة تمكنوا من فتح البابواشتبكوا مع المتظاهرين ثم اطلقوا النار في الهواء لارهاب المتظاهرين . واصيب من جراء ذلك عدد من المتظاهرين وقوات البوليس بجروح . واعتقلت قوات الامن اكثر من ٦٠ متظاهرا وضعتهم في باصين ثم نقلتهم الى سجن المسكوبية .

من جهة اخرى كانت المدارس ما زالت مغلقة لليوم العاشر على التوالي في مختلف مدن الضفة الغربية ، خاصة بعد ان شملت حملة الاعتقالات عددا من طلاب مختلف المدارس . وطلبت دائرة البوليس عن طريق بلدية القدس من مديرة المدرسة المأمونية الثانوية فصل ١٥ طالبة من المدرسة لمدة خمسة اسابيع لاشتراكهن في المظاهرات ، الا ان المديرة والهيئة التدريسية رفضن هذا الطلب . وفي نابلس ، استدعت سلطات الاحتلال في اليوم الحادي عشر للمظاهرات في ساعة متأخرة من الليل ٣٥٠ طالبا وطالبة من مختلف المدارس الثانوية والاعدادية وهددتهم بابعادهم الى عمان مشيا على الاقدام بعد اتخاذ الاجراءات الصارمة بحقهم اذا ما استمروا بالقيام بالمظاهرات (الفجر ٧٤/١١/٢٤) .

وعلى اثر هذه المظاهرات ، صرح شلومو هليل وزير الشرطة الاسرائيلية بان اي نشاط سياسي او اجتماع واسع النطاق في المناطق المحتلة مقيد وفقا للامر الصادر عن قائد منطقة الضفة الغربية في ١٩٦٧/٨/٢٧ . واضاف ان هذا الامر يحظر عقد اي اجتماع سياسي الا بموجب ترخيص من القائد العسكري الذي يقرر فيه وفقا لظروف كل حادث وحادثة (الفجر ٧٤/١١/٢٦) .

ويهمنا في هذا المجال ان نؤكد ان وسائل الاعلام الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية ، حاولت اظهار الاضراب الذي بدأ يوم ١٩٧٤/١١/١٣ لم ينجح كليا (هآرتس ٧٤/١١/١٤)، أو أنه فشل (دافار شبه الرسمية ٧٤/١١/١٤) . غير ان تتالي المظاهرات واشكال المقاومة الشعبية المختلفة اكدت عدم صحة هذا الاستنتاج المبكر .

اما ردود الفعل الاسرائيلية حول وقائع الانتفاضة فقد كانت ذات شقين : الاول ما حملته تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ورجال الحكم العسكري من تهديدات ، والثاني ما اسفرت عنه من اجراءات سياسية وغير سياسية ، كان في طليعتها ابعاد عدد من المواطنين . فقد ذكرت « دافار » في ٧٤/١١/١٩ ان وزير الخارجية الاسرائيلية الون قد صرح في الكنيست بان اسرائيل لن تسمح لاية جهة بعرقلة الحياة المنتظمة في المناطق ، وستستعمل الشدة والحزم ضدها . واشارت الصحيفة نفسها ، ان اقتراحا بدأ يتبلور داخل الحكومة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية في اعقاب سلسلة التطورات السياسية الاخيرة . واتخذت الادارة العسكرية سلسلة من العقوبات ضد مدينتي رام الله والبيرة ، اللتان جرتا فيهما الى جانب المظاهرات اضرابات للتجار .